

جميع شركات
القطاع لم تعلن
عن نتائجها الفصلية
سوى «كامكو» رغم
اقتراب نهاية
فترة الإعلانات

تجارة الوهم

تكشف شركات الاستثمار وتضعها في موقف محرج لعدم تقديم بياناتها المالية

أقفل علاوة على أن هناك شركات قد تجد في وقف أسهمها فرصة حتى لا تتأثر بنتائج سلبية.

في نفس الاتجاه قال رئيس مجلس إدارة شركة مدرجة ان الاختلال بين السياسة النقدية والمالية للدولة سيقود الاقتصاد إلى الهاوية، وقال إن السياسة المالية «تخرب» كل ما يبنيه «المركزي»، موضحاً أن أغلب شركات الاستثمار في غرف الانعاش ولكنها تكابر ووضعها الحالي لا يعكس الصورة الحقيقية رغم عمليات التجميل، موضحاً أن مسألة تأخير البيانات المالية لهذه الشركات ما هي إلا نتيجة أخطاء فادحة ترتكبها مجالس إدارتها ولا يمررها البنك المركزي الذي فطن لكل عمليات التلميع فبدأ بسال في كل «كبيرة وصغيرة».

وطالب الجهات الرقابية بالتدخل وإجبار إدارتها على الكشف عن الدفاتر، واستغرب قيام الإدارات الحالية لبعض الشركات والتي قادتها إلى مشكلة الديون بالتفاوض على إعادة جدولة هذه المديونيات، وطالب بإقالتها وتعيين عقليات إدارية جديدة.

إعادة الهيكلة

من جانبه قال إن رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات الاستثمارية ان السبب الحقيقي لتأخر الشركات في إعلان نتائجها المالية لفترة الـ 9 أشهر الأولى من العام الحالي هو وجود اتجاه لدى هذه الشركات نحو إعادة الهيكلة بطرق متعددة على رأسها الدمج، أو التخلص من عدد من الشركات التابعة التي لا جدوى منها، مشيراً إلى أن الكثير من الشركات منهكة في هذه المفاوضات وهو ما يؤدي إلى تأخير نتائجها المالية المرحلية.

وأوضح أن الشركات الكبرى لا يمكن ان تعتمد تأخير إعلان نتائجها، وإنما تحرص في المقام الأول على مصداقيتها تجاه مساهميها، وإن الشركات لا تخشى الكشف عن نتائجها أياً كانت لأن الجميع دون استثناء تأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية، موضحاً أن آليات حل مشاكل الشركات الاستثمارية لن تكون بين يوم وليلة.

خرق صريح للقوانين وهذا الأمر يضع رؤساء مجالس الشركات في حرج شديد ومداومات كبيرة مع المدققين لانجاز النتائج المالية.

رائحة التغرير

ونكرت ان عددا من الشركات الاستثمارية بدأت تفوح منها رائحة المشاكل الكبيرة بين كبار الملاك الذين يسيطرون على حصص كبيرة مع رؤساء مجالس الإدارات ما أدى إلى تأخر النتائج المالية أيضاً، مشيراً إلى ان تجارة الوهم كشفت الشركات وبيئت ابتعادها عن النتائج التشغيلية الحقيقية، كما ان الوضع الاقتصادي العام للبلد لايزال متخبطاً بين أركان علاج المشكلة وهي جوانب السياسة المالية والنقدية للدولة.

سبب آخر لفت إليه مراقب حسابات في إحدى الشركات وهو أن وسائل الإعلام المحلية ركزت والوقت الضوء كثيراً على مسؤولية مدققي الحسابات عن تلاعب بعض الشركات في بياناتها المالية، وتضليل المساهمين، وهو ما جعل هؤلاء المدققين يعمدون إلى شيء من التشدد والتعنت - على حد وصفه - في تناول بيانات الشركات وهو ما يعتبر سبباً بضعاف لجملة أسباب تأخر إعلان الشركات الاستثمارية عن إعلان نتائجها.

اقتصادي آخر قال ان هناك شركات استثمارية تعتمد عدم الإفصاح لتشكيل لوبي ضغط على أصحاب القرار في محاولة منها لوقف تزيف خسائر قادم أو حتى لا تطاب البنوك من شركاتها ضمانات أخرى كي يتم تقييم السهم على آخر سعر

أخرى بالإعلان عن خسائر بحفا عن يمتص الصدمة قبلها. وعند النظر إلى أهم قطاعات السوق نجد ان يتكهن هما (التجاري -برقان) لم يعلن عن نتائجها المالية بعد وذلك يزيد المخاوف كذلك من ان بعض البنوك لديها انكشافات كبيرة وهو الأمر الذي يزيد من المخاوف لدى المستثمرين حول أداء الشركات كما يجعل الصورة غير واضحة عند اتخاذ القرار الاستثماري خاصة ان قطاع البنوك يعتبر بمنزلة الرئة التي يتنفس بها السوق في الفترة الحالية في ظل غياب الشركات الاستثمارية.

وفي هذا الصدد أوضحت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان تأخر إعلان النتائج المالية للشركات الاستثمارية يعود في الأساس إلى عدة عوامل أهمها ان العمليات التي كانت تلجأ إليها الشركات في السابق في الحصول على تمويل من البنوك لتضخيم الأصول التي لديها من خلال لعبة الدقائق الأخيرة لرفع المستويات السعريّة لحافظتها الاستثمارية قبل الإغلاق لم تعد هذه المصادر التمويلية موجودة كالسابق ما أدى إلى انكشاف الوضع المالي لهذه الشركات أمام المساهمين والبورصة. وأوضحت ان الوضع المالي لمعظم الشركات المحلية يزداد سوءاً يوماً بعد يوم بعد نقص الفرص التي كانت تتوافر لهذه الشركات في سنوات الرواج والتي كانت تعول عليها معظم الشركات في تحسين نتائجها المالية أمام مساهميها، مشيرة إلى ان أغلبية مدققي الحسابات بدأوا يمتنعون عن إبداء الرأي في المعاملات المالية للشركات مرجعين ذلك إلى ان هذه المعاملات بها

وسيط الأجواء الملبدة بالغيوم تجاه الوضع الاقتصادي المتأزم التي لا يزال يقع الاقتصاد المحلي في كبوتها انتظاراً لتقرير مصير بعض شركات الاستثمار المتعززة والتي بدأت تفوح رائحة تعثرها وعدم قدرتها على الاستمرار في ظل ظروف «قصرية» لم تمر بها من قبل خلال سنوات الرواج السابقة، تأتي مشكلة تعثر الشركات وانكشاف وضعها المالي المتأزم لتضعف هذه الشركات صفة جعلها غير قادرة على الالتزام بالموعد المحدد لإعلان النتائج الفصلية لفترة الـ 9 أشهر من العام الحالي والذي سينتهي في 15 الجاري أي بعد 12 يوماً.

ومع بدء العد التنازلي لنهاية المهلة القانونية للإعلانات المرحلية تجتاح الأوساط المالية تكهنات قوية بتعمد معظم الشركات المدرجة في البورصة تأخر إعلان نتائجها المالية، وما يساعد على تأكيد هذه التكهينات وجعلها أقرب للحقيقة هو عدم إعلان إلا شركة استثمارية واحدة وهي «كامكو» عن نتائج أعمالها المرحلية عن فترة الـ 9 أشهر الأولى من العام الحالي.

فالشركات التي أعلنت عن نتائج أعمالها في جميع قطاعات البورصة حالياً بلغ عددها 39 شركة فقط في السوقين الرسمي والموازي من عدد الشركات المدرجة البالغ عددها 203 شركات مدرجة وذلك بنسبة 18٪ من إجمالي السوق بينما ما زالت أغلب الشركات والتي تمثل 82٪ من حجم السوق في علم الغيب.

امتناص الصدمة

أوساط مراقبة قالت لـ «الأنباء» أن معظم الشركات تحاول بشتى الطرق الاختفاء بعضها وراء البعض والتخوف من المبادرة في الإعلان عن الخسائر إلى حين امتصاص الصدمة التي ستمتصها أول شركة ستعلن عن نتائجها المالية وتجنب وضعها في موضع الخاسر الأول والذي يمكن ان يهز مكانتها في أعين مساهميها وانتظاراً لمبادرة شركات

GLOBAL FINANCE names the World's 50 Safest Banks 2009

1. KfW (Germany)
2. Caisse des Depots et Consignations (CDC) (France)
3. Bank Nederlands Gemeenten (BNG) (Netherlands)
4. Landwirtschaftliche Rentenbank (Germany)
5. Zuercher Kantonalbank (Switzerland)
6. Rabobank Group (Netherlands)
7. Landeskreditbank Baden-Wuerttemberg-Foerderbank (Germany)
8. NRW. Bank (Germany)
9. BNP Paribas (France)
10. Royal Bank of Canada (Canada)
11. National Australia Bank (Australia)
12. Commonwealth Bank of Australia (Australia)
13. Banco Santander (Spain)
14. Toronto-Dominion Bank (Canada)
15. Australia & New Zealand Banking Group (Australia)
16. Westpac Banking Corporation (Australia)
17. ASB Bank Limited (New Zealand)
18. HSBC Holdings plc (United Kingdom)
19. Credit Agricole S.A. (France)
20. Banco Bilbao Vizcaya Argentaria (BBVA) (Spain)
21. Nordea Bank AB (publ) (Sweden)
22. Scotiabank (Canada)
23. Svenska Handelsbanken (Sweden)
24. Bank (Banesto)
26. Caisse centrale Desjardins (Canada)
27. Pohjola Bank (Finland)
28. Deutsche Bank AG (Germany)
29. Intesa Sanpaolo (Italy)
30. Caja de Ahorros y Pensiones de Barcelona (la Caixa) (Spain)
31. Bank of Montreal (Canada)
32. The Bank of New York Mellon Corporation (United States)
33. DnB NOR Bank (Norway)
34. Caixa Geral de Depositos (Portugal)
35. United Overseas Bank (Singapore)
36. Oversea-Chinese Banking Corp. (Singapore)
37. CIBC (Canada)
38. National Bank of Kuwait (Kuwait)
39. J.P. Morgan Chase & Co. (United States)
40. UBS AG (Switzerland)
41. Societe Generale (SG) (France)
42. Wells Fargo & Co. (United States)
43. Credit Suisse Group (Switzerland)
44. Banque Federative du Credit Mutuel (BFCM) (France)
45. Credit Industriel et Commercial (CIC) (France)
46. Nationwide Building Society (United Kingdom)
47. U.S. Bancorp (United States)
48. Shizuoka Bank (Japan)
49. Northern Trust Corporation (United States)
50. National Bank of Abu Dhabi (UAE)

البنك الأكثر

أماناً

في العالم العربي